الجهاز الحكومي والاصلاحات المرتقبة

حميد الموسوي

شهدت الاسابيع الماضية لقاءات ومشاورات وزيارات وحوارات مكثفة بين معظم الكتل السياسية، وكانت التصريحات التي تصدر عقب كل لقاء وحوار تؤكد على حرص المشاركين في تلك الحوارات على تنشيط العملية السياسية وبعث الروح في الدولة العراقية الجديدة وتفعيل دور الحكومة الذي دب فيه الخور والخمول نتيجة الانسحابات المتكررة وترك العديد من الوزارات كسفينة بلا ربان. فبعض التسريبات الاعلامية تؤكد على نية الكتل التي سحبت وزراءها من الحكومة باشغال الوزارات المخصصة لها بوزراء اكفاء جدد وكذلك ستسعى الكتل الباقية الى استبدال وزرائها بآخرين تكنوقراط من اجل تنشيط برامج الحكومة وتنفيذ خطط للبناء والاعمار وانجاز المشاريع الاستثمارية والخدمية ما يجعلها بمستوى مسؤوليات المرحلة.

> * **نجاح المشروع الوطني يعتمد بالدرجة الاولى على انجاز المشاريع الحيوية في حياة المواطن الصابر المتمثلة بالامن والخدمات وفرص العمل والتي تشكل المثلث الاخطر في حياته المأساوية وهي هاجسه المؤرق وكابسوه الجاثم على صدره منذ سنين**

> * **الوقفة الجادة بوجه قوى الشر لا يكتب لها النجاح ما لم تكن مسبوقة باصلاح كامل لجهاز الدولة والاستعانة بالخبرات والكفاءات الوطنية لوضع برامج حكومية تقوم على اساس تقديم الاهم وعدم نسيان او ترك او اهمال المهم**

لا شك ان جميع اطراف العملية السياسية قد شخصوا اسباب تلكوء الحكومة وعجزها عن تقديم ابسط مقومات العيش الكريم لشعبها وتباطئها بفرض سلطة القانون، وان ما قدمته طيلة السنين الاربع من عمر مرحلة التغيير اقل القليل بل لا يعد رقما يذكر في مستوى طموح وتطلعات الجماهير العراقية الصابرة.

على ان التشخيص وحده لا يكفي ولا يسمن ولا يغني ان لم يكن مصحوبا بالعمل الجاد المثمر والمعالجات الجذرية الفورية لقطع دابر الفساد الاداري والمالي والتغيير المستمر في الملاكات دون محاباة او تردد او مجاملة. وهذا ما يجب وضعه في اولويات الحكومة بعدما توصلت الى قناعة تامة مفادها ان مسار الحكومة واجهزتها المختلفة مليء بالاخطاء والعيوب وما لم يتم تدارك ومعالجة هذه الاخطاء فان مستقبل عملية التغيير مهدد بالانهيار.

وهذه القناعة وصلت اليها الرئاسات الثلاث نتيجة التقييم الميداني من خارج وداخل الكتل المتصدرة لادارة دفة العملية السياسية.

وبناءا على هذه القناعة والتصورات وما تمخضت عنه السنين الاربع المنصرمة من معطيات ليس امام شركاء العملية السياسية الا الاسراع بمبادرة جادة ودخول حقيقي في معترك المواجهة مع الاخطار المحدقة بعملية التغيير.

وهذه المواجهة لا تنجح ولا تكتمل ما لم تكن مسبوقة باصلاح كامل لجهاز الدولة والاستعانة بالخبرات المعروفة واختيار الاكفاء لوضع برامج حكومية تقوم على اساس تقديم الاهم وعدم نسيان او ترك اواهمال المهم، وكذلك المتابعة المستمرة لتنفيذ المشاريع واكمال البرامج والخطط وعدم التهاون مع ابسط تقصير واعتماد مبدأ الثواب والعقاب في انجاز اي مشروع.

لا شك ان مشاريع الخدمات وايجاد فرص عمل والقضاء على الارهاب تشكل المثلث الاخطر في حياة المواطن العراقي المحروم وهي هاجسه المؤرق منذ سنين، ومن هنا توجب على الحكومة وجميع اجهزتها التنفيذية مواصلة الليل بالنهار عملا ومثابرة لتحقيق جزء يسير من تطلعات هذه الجماهير التي توخت تحقيق امانيها المحبطة وعلقت الامال بقادتها الذين آزرتهم قبل وبعد سقوط السلطة السابقة.

اننا في الوقت الذي نكرر ونؤكد ونلح على هذه المفردات ونشخص هذه السلبيات وندعو لوضع المعالجات المناسبة والفورية انما نلامس جراحنا اليومية النازفة وقلقنا الدائم والا فان هذه المعاني ليست بغائبة عن تفكير ونظر قادتنا المخلصين وكل ما كتبناه ونكتبه وسنكتبه يندرج في باب: فذكر ان نفعت الذكرى.

صلاح زينل

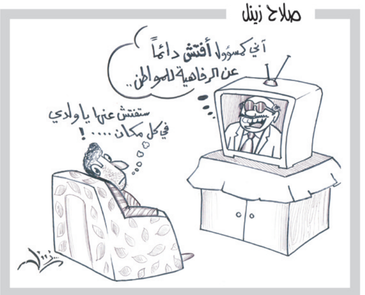
آني كمسؤول أفتش دائماً عن الرفاهية للمواطن..
ستفتش عنها ياولدي في كل مكان..... !

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ للجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية(٢-٢)

بهرا- خاص

أصدرت الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٧، والذي تناول حالة حقوق الإنسان في العراق وعلى جميع الصعد، ولغرض إطلاع أكبر شريحة ممكنة من الشعب العراقي على نتائج التقرير، تنشر بهرا التقرير كاملا دون أي حذف أو تغيير.

تاسعاً: الاعتداءات التركية، والايرانية على الاراضي العراقية

منذ شهر آب المنصرم، والاراضي العراقية تتعرض للاعتداءات المستمرة من قبل القوات التركية والايرانية، بحجة مقاتلة التنظيمات الكردية من أعضاء حزب العمال الكردستاني التركي، وحزب الحياة الايراني "بزك" المناهضة لحكومة البلدين، وقد نتج عن ذلك سقوط ٢٥٠ قذيفة على قرية انشيكي والقرى المجاورة لها أضافة الى المناطق القريبة من قضاء زاخو وقد تمت تلك الاعتداءات من قبل الجيش التركي في ١٤ /تشرين الاول/ ٢٠٠٧. وفي ٢١/تشرين الاو/٢٠٠٧. قصفت القوات التركية المناطق الحدودية. كما توغلت الدبابات التركية الاراضي العراقية في قرية "قاره وله" التابعة الى قضاء زاخو في ١٥/ تشرين الثاني/٢٠٠٧. كما صعدت تركيا منذ ٢٥/كانون الاول/ ٢٠٠٧ من قصفها ولمدة خمسة ايام متتالية على مناطق قريبة من قضاء العمادية/ دهوك. وفي كانون الاول/ ٢٠٠٧ دخلت القوات العسكرية التركية الاراضي العراقية بعد قصف مكثف مما ادى الى مقتل امرأتين وجرح اثنين ونزوح "١٨٠٠" مواطن من قراهم، وتحطيم ستة جسور ومدرسة. بعدها قامت المدفعية التركية بقصف عشوائي لمناطق خواكورك في سيدي كان في ٢٦/ تشرين الثاني/٢٠٠٧. كما قامت القوات الايرانية بتوزيع المنشورات، مع أشتداد قصفها المدفعي على مناطق قندول- حاج عمران- عيساو- قلعة دزه- ما تسبب بحرق بساتين، ومزارع، إضافة الى قتل مواشي عائدة للمواطنين الأبرياء، وكذلك تم قصف مدن كودو- قلعة دزة- وبردوناز- وكاني قوتاف- كلكش- جاوي هوا وبتاريخ ٢٤/آب / ٢٠٠٧قامت بقصف قضاء جومان الحدودي في ٢٢ / آب / ٢٠٠٧- وقصف مناطق سلسلة بزناز وكودر الحدودية بتاريخ ٢٢ / آيلول/ ٢٠٠٧.وقصف مناطق حاج عمران والقرى الحدودية في ١٠ / تشرين الاول / ٢٠٠٧.

عاشراً: البرلمان

سجلت دورة البرلمان العراقي في السنة الثانية العديد من النقاط السلبية، ولعل من بينها غياب الكثير من الأعضاء عن جلسات البرلمان، وقد تكون قضية الحج التي عطلت الكثيرمن القرارات هي واحدة من الموضوعات التي صارت حديث الشارع العراقي، إذ يقال بأن بعض النواب قد حج لثلاث، وأربع مرات متتالية، مستغلا موقعه البرلماني، فيتسبب بتعطيل الكثير من القرارات المهمة ، وذلك بسبب عدم أكتمال النصاب القانوني، بينما يتوسل المواطن ويتأمل الأذن بالحج لمرة واحدة في عمره، وهنا يجب مراجعة قانون الحج لمسؤولي الدولة وخاصة اعضاء البرلمان العراقي كما أن ظاهرة الغياب المتسم، بسبب الظروف الامنية، والخوف من القتل، والتفجير أمر لا يمكن السكوت عنه، بخاصة الأعضاء الذين جعلوا مقر إقامتهم خارج العراق، إذ كثيرا ما يتساءل المواطن العراقي: كيف يمكن للنائب متابعة الشأن العراقي، والأطلاع على أحوال المواطنين وهو لم يأت العراق طيلة السنة، أو أنه يزور العراق ليومين أوثلاثة، ثم يعود مسرعا إلى من حيث أتى؟ والطريف إن قسما من الأعضاء الغائبين، يمثل رئيس كتلة، فيقوم بأرسال مدير مكتبه، أو أحد افراد حمايته لاستلام الرواتب. أليس النائب المنتخب من قبل الشعب قدوة، ومثالا في الوطنية والشجاعة، فيكون أحرص من غيره على تطبيق القانون، متواصلا مع كل نشاطات البرلمان بخاصة في ظل التحركات السياسية والأمنية المتلاحقة، لقد بات تأثير السلطة التنفيذية اليوم أقوى من تأثيرالبرلمان، وذلك بسبب ضعف النواب، وعدم إلتزامهم بمسؤولياتهم الدستورية. والملاحظ ان هناك توجهات قوية لاضعاف البرلمان، والحد من صلاحياته، كما لا يخفى على المتابع وجود المحسوبية والمنسوبية في التصويت على القرارات، بما يتناسب ورغبة القوى والكتل المتنفذة، بالاضافة الى عدم المبالاة، والتهاون اثناء جلسات النقاش، ناهيك عن بعض الممارسات غير الديمقراطية التي تحصل في تلك الجلسات، مثل إسكات بعض النواب بطريقة غيرحضارية، وبعيده عن الديمقراطية، ومن الملاحظات السلبية أيضا، دخول أفراد الحرس الخاص لبعض المسؤولين قبة البرلمان، وخاصة من أقرباء، وأولاد النواب.

أحد عشر: وسائل الاعلام

لاشك إن للإعلام الوطني دور كبيرا، ورسالة نبيلة، ولكي يتمكن الأعلامي من أداء دوره الوطني، والثقافي، والإنساني المطلوب، يجب أن تتوفر له أولا، كل الشروط المهنية والإنسانية لأداء مثل هذا الدور، وإيصال مثل هذه الرسالة ولعل من بين أبرزهذه الشروط توفرالحرية والحماية الكافية، والقدرة المعيشية الملائمة، مثلما يجب توفيرمستلزمات العمل المهني للإعلامي بخاصة في مجال تطويرقدراته التقنية، والفنية وألحاقه بركب الإعلام المتطور والحديث، وعليه فأن الجميع مطالب اليوم بدعم الأعلام الحر، وفسح المجال لوسائل الاعلام لكي تكون أكثرحضورا وفعالية وحيادية أيضا من أجل كشف المظالم، والأنتهاكات وفضح منتهكي القانون، وفي نفس الوقت دعم الخطوات الأيجابية في مسيرة العمل السياسي والوطني، بخاصة في مسارالحكومة الوطنية العراقية المنتخبة. وللأسف الشديد، فإن العام الماضي "عام ٢٠٠٧" قد شهد تزايدا ملحوظا في مجال العنف ضد الإعلاميين، لاسيما استهداف الصحفين، والعاملين في وسائل الاعلام العراقية، والعربية، والدولية العاملة في العراق، كما لاحظت جمعيتنا تعرض هؤلاء الإعلاميين للمضايقات والأعتداءات، وعمليات إطلاق نار، ناهيك عن تعرضهم للإعتقال، والتصفية الجسدية، حتى أن الأسرة الإعلامية العراقية فقدت خلال العام المنصرم أكثر من ١٤صحفيا واغتيل ٣١ صحفياً. فقد خطف، وقتل بعدها الصحفي علي شهيد الكرعاوي رئيس تحريرصحيفة الجمهورية في ٤/تشرين الثاني/ ٢٠٠٧، وكذلك الصحفي صالح سيف علاء الدين، والصحفي فليح وداي مجذاب مدير صحيفة الصباح في بغداد بتاريخ ١٧/حزيران /٢٠٠٧. والصحفية سحر الحيدري مراسلة اصوات العراق في مدينة الموصل بتاريخ ٧/ حزيران/٢٠٠٧. والصحفي الدكتورعبد الله العيساوي آيار/٢٠٠٧. والصحفي محمود حسيب القصاب رئيس تحريرصحيفة الحوادث في كركوك بتاريخ ٢٨/آيار/٢٠٠٧. والاعلامية خمائل محسن خطفت ثم قتلت في بغداد بتاريخ ٥/نيسان/٢٠٠٧. وغيرهم من الإعلاميين الذين دفعوا حياتهم ثمنا لهذه الرسالة، لذا فإن على الحكومة العراقية اصدارقانون ينص على عدم فرض القيود، أوالموانع على وسائل الاعلام وعدم إجبارالإعلاميين على اتباع سلوك يخدم الدولة، أو مصالح، وغايات الاحزاب، والشخصيات المتنفذة، ولا يجوز قطعاً اصدار أي قانون يؤطرالعمل الصحفي في العراق بأطر حكومية جامدة، لان مثل هذا الأمر يعد إجحافا بحق العملية الإعلامية، وقيدا شديدا في معصم الإعلامي الحر، لذا فأن الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة تطالب باحترام العمل الاعلامي، وتوفير الطرق الصحيحة لضمان حرية التعبير، مع توفير الحماية الكاملة له، واتخاذ تتدابير كفيله بوضع حد لهذا العنف.

إثنا عشر: إغتيال رجال الدين

لقد كان عام ٢٠٠٧ وللأسف الشديد عام التصفيات لرجال الدين في العراق، وقد فقد الكثير منهم حياته عن طريق الاغتيالات الشخصية، أو بواسطة العبوات الناسفة، أوعن طريق الحوادث المفتعلة، مما أدى الى قتل العديد منهم وجرح الآخرين أيضا. فقد تم مثلا أغتيال السيد ضياء الحكيم في النعمانية، وذلك بتاريخ ١٧/ كانون الاول / ٢٠٠٧. وأغتيال علي عبد الله فهد- خطيب مسجد ابراهيم الخليل- في كانون الثاني ٢٠٠٧. وأغتيال الشيخ يونس ابراهيم، محمد اليعقوب ومقتل السيد ياسرالياسري وكيل اية الله العظمى محمد اليعقوبي في البصرة بتاريخ ٦/تشرين الاول/٢٠٠٧. وقتل الشيخ فاضل العقل احد وكلاء المرجع الديني علي السيستاني في النجف بتاريخ ٢ / آب/ ٢٠٠٧. وأغتيال الشيخ احمد الجنابي- ممثل السيد علي السيستاني في البصرة. وأغتيال الشيخ احمد عبد الكريم بشير- ممثل السيد علي السيستاني في الديوانية بتاريخ ٢٠ /آيلول /٢٠٠٧. وأغتيال الشيخ احمد سرحان الراوي في الفلوجة/ الرمادي في ٢ /نيسان /٢٠٠٧. ومقتل الشيخ عبد الله فلك مدير قسم الحقوق الشرعية- مكتب السيد علي السيستاني في ٢١/ آيلول /٢٠٠٧. ومقتل الشيخ غانم قاسم إمام جامع الهدى في الموصل بتاريخ ٢٩ / آيلول / ٢٠٠٧. وأغتيال الشيخ رحيم الحسناوي- معتمد المرجعية الدينية في النجف نهاية شهر ايلول. كما أغتيل السيد مسلم البطاط، والشيخ حسين الحسيني في البصرة. فضلاعن أغتيال الشيخ نجدت سليمان محمد في كركوك شهرحزيران الماضي. كما أغتيل الشيخ محمد عبد الحميد النعيمي في الموصل بتاريخ ١٢ / نيسان/ ٢٠٠٧. والشيخ أزهرأحمد حسين الدليمي، والشيخ سالم شيت محمد الحمداني.

ثلاثة عشر: تصفية الكوادر العلمية، والاكاديمية

بسبب العنف والتهديد المستمر قتل "١٨٢" طيارا، وحوالي "٤١٦" ضابطا برتب مختلفة، فضلاعن هروب أعداد كبيرة أخرى الى الخارج. ولنفس الأسباب قتل أكثرمن ١٨٥ معلما ومعلمة، كما أدت حالات العنف الى تصفية العديد من رجال القضاء العراقي، إذ قتل القاضي مصطفى كاظم جواد في شارع فلسطين/ بغداد في شهر ايلول المنصرم، كما طالت التهديدات أيضا الطاقات العلمية العراقية مما أدى الى هرب حوالي خمسة الاف طبيب وطبيبة الى اقليم كردستان، ودول الجوار، فكان من الطبيعي أن يحصل نقص حاد في المستشفيات والمستوصفات، والمراكزالصحية، لاسيما في محافظات ديالى، والرمادي، والسماوة، والناصرية، وكذلك العاصمة بغداد، ولعل من المفيد ذكر بعض أسماء الضحايا في هذا التقرير، حيث تم اغتيال العديد من أساتذة الجامعات، ومنهم الدكتورمحمد عبد الحسين المياحي عميد كلية المامون، حيث قتل في بغداد بتاريخ ١٨/ كانون الثاني/٢٠٠٧. والدكتورسلام سويدان الذي قتل في كانون الاول /٢٠٠٧ والفقيد كان يشغل وظيفة رئيس البعثات. والدكتور ثامر العامري الذي قتل في ٢٦/ آيلول . والدكتور عبد الرزاق النعاس استاذ في كلية العلوم في جامعة بغداد قتل بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٧. والدكتورمحمد كاظم العتابي، الذي خطف من داره ثم قتل، والدكتورزكي الفداع وهو من اشهر الجراحين في العراق. وعدا هذه الكوكبة المضيئه من العقول العراقية الكبيرة، ثمة عقول وكفاءات علمية أخرى دفعت حياتها نتيجة العنف، والتطرف.

أربعة عشر: المرأة

تتعرض المرأة العراقية في بعض مناطق العراق الى حملات ظالمة، لا تتعلق بمنعها من التمتع بحقوقها الوطنية والدستورية فحسب، بل وصل الأمر الى أن تخسر حياتها ايضا، ويمكن أعتبار تساهل السلطات الحكومية في تطبيق القانون ومحاسبة العصابات الأجرامية، والميليشيات المسلحة، والفتاوى المتخلفة التي تحرض على قتل النساء، هو واحد من أبرز الأسباب التي اوصلت الأمر الى هذه النتيجة الكارثية، ناهيك عن الصمت المريب للمراجع الدينية، والمراجع السياسية، وعدم التحرك لتطويق هذه الظاهرة، او تحريمها- نقصد بها ظاهرة قتل النساء تحت مبررات وحجج، وأغطية أخلاقية وأجتماعية واهية- وتعطيل دور القانون في المجتمعات الريفية، عبرمنح العادات والتقاليد العشائرية الحرية في المجتمع، دون حساب أو رقيب، بحجة المساعدة على حفظ الامن، والتصدي للأرهاب، واعطاء رؤساء العشائردورا كبيرفي العملية السياسية، شجع كثيرا مجمل الانتهاكات الفظة التي أرتكبت ضد النساء، ولا يخفى على أحد ان لتجار الدين، وبعض قادة الاسلام السياسي، والذين يحملون اجندة خارجية يدأ في ما يحصل اليوم للنساء العراقيات، ومايتعرضن له من جرائم شنيعة. لقد كان من المفترض أن تتمتع النساء بالحرية والمساواة في العراق الجديد، ولا سيما بعد صدور القراررقم ١٧٦٤ والصادرمن الامم المتحدة، والذي ينص على حماية النساء من الاعتداءات. لكن أستمرار العنف، والظلم، والتهميش، والرجم والاغتصاب والقتل "غسلا للعار" بخاصة في محافظات بغداد والبصرة والموصل وكربلاء والنجف وديالى وبابل والسليمانية واربيل ودهوك، ولعل قضية دعاء خليل أسود، الفتاة "الايزيدية" البالغة من العمرسبعة عشر عاما، والتي أرتبطت بقصة حب مع شاب مسلم، بالضد من رغبة الأسرة، والطائفة، والتي قتلت في قرية بعشيقة، قرب الموصل بطريقة بشعة، ولا إنسانية تماما، حيث تجمع حولها حشد من أهلها، وأبناء قريتها، بزعامة أشقائها وأعمامها، وتحت أنظار رجال الشرطة، لترجم هذه المسكينة حتى الموت. وفي محافظة البصرة ثمة لافتات معلقة في الشوارع، والاماكن العامة، وقرب مراكز الشرطة أيضا كتبت عليها أوامر، وفتاوى ، وشعارات تحذر النساء من السفور، والتبرج، وعدم الألتزام بالحجاب، والزي الإسلامي، وهناك أسماء، وامثلة كثيرة لنساء قتلنَ ظلماً وعدوانا، ودون ذنب يذكر، سوى أنهن نساء!، أوتشير الأنباء الى ان خمسا وعشرين سيدة أغتصبنَ، وقتلنَ في كربلاء ، ورغم ما اصاب العراقيين من إنفجارالسيارات المفخخة، والقنابل، وأذى العصابات الإجرامية، والميليشيات الدينية، ومأسي عمليات الخطف على أيدي فرق الموت، والاغتصاب و القتل دون مراجعة، مع التركيز بشكل خاص على النساء العاملات والطالبات والناشطات. إذ أظهرت الدراسات المتخصصة الى ان العنف المنزلي في تصاعد مستمر في العراق حيث قتلت ١٣٣ امرأة، ففي كردستان مثلا، وهي المنطقة الآمنة نسبيا، والتي ينعم المواطنون فيها بالهدوء، والنظام، ثمة أكثر من أربعين جريمة قتل من الجرائم المسماة "جرائم الشرف" لهذا العام فقط ، ففي محافظة اربيل والسليمانية زادت حالات الاغتصاب لاربعة أضعاف عن السنين الماضية.

خمسة عشر: إغتيال سياسيين وناشطين

إستمرت ماكنة العنف المنظم، بإغتيال العديد من السياسين، والناشطين العراقيين، وتصفية الحسابات مع البعض الآخر بطرق إجرامية، بسبب الخلافات الفكرية، أو الأيدلوجية، أو المصلحة السياسية ، حيث أغتيل العقيد الطيار يعرب الهاشمي من المؤتمر الوطني العراقي. كما أغتيل عبد الرزاق عبيد حمد من حركة الوفاق الوطني. كما قتل وردة صليوه من الحركة الديمقراطية الاشورية. وأغتيل قاسم مدد من حزب تركمان ايلي في منطقة حمرين. فضلا عن قتل زهير يوسف اسطيفو من حزب بيت نهرين. وقتل مفيد عبد الزهرة المشعشعي امين عام حركة ثوارالانتفاضة الشعبية. وأغتيل جفري رمزي بطرس من حزب الوطني الاثوري. إضافة الى أغتيال خالد عثمان من الحزب الاسلامي العراقي في الموصل بتاريخ ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٧. وأغتيال محافظ المثنى محمد علي حساني، وإغتيال محافظ الديوانية خليل جليل حمزة. وأغتيال الناشط علي عبد الستار الحجية نائب مدير فرع الجمعية العراقية لحقوق الصحفيين / ديالى في ١٥/ كانون الثاني/٢٠٠٧ . وأغتيال الناشطة تحفة البجاري في البصرة بتاريخ ٢١/ آذار/ ٢٠٠٧. وأيضا إغتيال الناشطة بتول محمد رئيسة منظمة بتول للمساعدات الانسانية في كربلاء بتاريخ ٦ /آب/ ٢٠٠٧. واغتيال الناشطين عامر محمد تقي- وبكر عبد الكريم من المنظمة العراقية لدعم الشفافية.

سادسة عشر: الأديان

يعيش في العراق ومنذ آلالف السنين مواطنون عراقيون من مختلف الأديان والطوائف، من أبناء الديانة المسيحية، والايزيدية، والصابئة المندائية، الى جانب أخوتهم المواطنين المسلمين بأمن وحب وسلام، دون أن يعكر وحدتهم، وأخوتهم الوطنية أي شيء، فلم تفرقهم يوما الأختلافات الدينية، أو الطائفية قط ،لكننا اليوم نرى وللأسف الشديد بعض ابناء هذه الديانات يتعرضون للأذى، الشديد على يد المتطرفين، والارهابين، والمتعصبين، فمثلا يتعرض أبناء الديانة المسيحية الى هجمات شرسة من قبل السلفيين المتشددين، والى اعتداءات، وتهديدات مستمرة في بغداد والبصرة والموصل، كما يتعرض الكثير منهم للخطف، والتصفية في محلات عملهم، لا لشيء الا لكونهم أشخاصا مسيحيين، وإن قتلهم "حلال زلال"!، فضلا عن إجبار النساء المسيحيات على ارتداء الحجاب، كما تم تهجيرعدد كبير من المسيحيين، مع غلق كنائسهم، وقتل رجال دينهم، مثلما حدث في ٣/ حزيران/ ٢٠٠٧ عندما قتل القس رغيد عزيز كني مع ثلاثة من الشمامسة في الموصل، ناهيك عن فتاوى وأوامر بعض رجال الدين بتهجير وقتل المسيحيين، مثل الأمر الذي أصدره إمام جامع النور في منطقة الدورة / بغداد الشيخ حاتم الرزاق، للعوائل المسيحية في المنطقة بدفع ٢٥٠ الف دينار شهريا الى الجامع مقابل السماح لهم بالبقاء في بيوتهم، كجزية على أعتبار أنهم من " أهل الذمة" أو إشهار إسلامهم في الجامع يوم الجمعة وأمام الناس، أو ترك منازلهم، وممتلكاتهم، التي ستصبح ملكا حلالا للجامع!، وبسبب هذه الاعتداءات اضطرت ١٥٠٠ عائلة للهرب من الموصل، و٨٠٠٠ ألف شخص من البصرة، وهرب الالاف في عملية نزوح قسري الى مناطق أقليم كردستان، وهجرة أعداد كبيرة اخرى الى سوريا، والاردن، ولبنان، ومصر، وتركيا، وعموم اوربا واميركا وكندا واستراليا.

كما أستهدف أبناء الصابئة أيضاً من قبل المتشددين، ما أضطرالكثير منهم الى الهرب خارج العراق، وتشير الأحصائيات الى ان عدد الصابئة كان أكثر من "٧٠,٠٠٠" ألف نسمة قبل عام ٢٠٠٣، بينما اليوم لم يبق منهم أكثر من عشرة آلاف شخص يعانون الخوف، والقلق على مصيرهم ومستقبلهم، بعد أن تم قتل ٥٠٤ اشخاص منهم، وخطف ١١٨ شخصاً آخراً.

ويتعرض الأيزيديون العراقيون أيضاً الى هجمات شرسة من قبل المتطرفين، وربما لاتقل عن الهجمات التي يتعرض لها المسيحيون والصابئة، ولعل أكثر الأماكن الأيزيدية التي أصابتها الهجمات المتطرفة، هي المراكز الدينية، والثقافية والاجتماعية، فضلا عن الضغوط المتشددة التي تطالبهم بتغيير دينهم، فقد كان هذا العام شديد القسوة عليهم، من حيث الأعتداءات الدامية،والهجمات الشرسة، إذ أشعلت النارفي معبد "لاش" في شباط المنصرم، وتعرضت منطقة القحطانية والعدنانية التابعة الى قضاء سنجار لأنفجار كبير جدا حيث قتل ٢٠٠ شخصا، وجرح ٨٥٠، وهدم اكثر من ثلاثين بيتا في ١٤/آب/٢٠٠٧. كما قتل أربعة وعشرون شخصاً دفعة واحدة في شهرنيسان الماضي، كما عانى المواطنون الايزيديون كثيراً من الاشكالات الروتينية التي أضاعت عليهم البطاقة التموينية، فالحكومة المركزية تقول لهم، أن حصتكم التموينية على إستحقاق اقليم كردستان، بينما تقول لهم حكومة الأقليم: أن حصتكم على الحكومة، وهكذا ضاع حقهم بين الحكومة المركزية، والأقليم، اننا ندعو الحكومة الى حسم معانات هؤلاء المواطنين.

سابعة عشر: الشهداء والجرحى

لقد كانت دوامة العنف مستمرة هذا العام أيضاً، حيث أدت الى سقوط العديد من الشهداء الابرياء، وكذلك الجرحى من ابناء العراق ، وفيما يلي أعداد الضحايا، وحسب إحصائيات وزارة الصحة، والداخلية، والدفاع، ووسائل الاعلام، حيث استشهد "٢٢ ٧٥٣" مواطنا وجرح "٢٢١٣٨"، واستشهد ٧٠٢ شرطي وجرح ٤٣٤ – واستشهد ٣٨٥ جندي وجرح ٩٤. وكان شهر كانون الثاني الماضي من اكثر الاشهر فيه ضحايا حيث بلغ ٣٥١٠ شهيداً.

ثامنة عشر: الخاتمة

ربما يتساءل البعض من الأخوة القراء، عن حيادية هذا التقرير، ومدى إلتزامه بهذه الحيادية، على إعتبار أنه لم يشرلغيرالحالات السلبية، فأغلب فقرات التقرير قد جاءت محملة بالقتل، والتهجير، والرجم، والتسلط، وغير ذلك، فأين الحالات الإيجابية التي تتحقق في العراق اليوم مثلا؟.

وللحق، فإن ثمة الكثير من الإنجازات الوطنية، والأمنية، والمعاشية التي تتحقق اليوم في العراق، ولكننا نود أن نقول، بأن رصد الحالات الإيجابية ليس من إختصاصنا، فثمة مؤسسات إعلامية، وحكومية، وأكاديمية أخرى معنية برصد الحالات الأيجابية، أما نحن، وبإعتبارنا- جمعية عراقية معنية بحقوق الإنسان- فعملها يتلخص برصد الظواهر السلبية فقط، وتسليط الضوء على الإنتهاكات الإنسانية لكي تتم معالجتها بشكل صحيح، لهذا يرى القارئ الكريم، بأن تقريرنا خال من أية إشارة الى المتحققات الإيجابية في الوضع العراقي، بل على العكس، فهو مزدحم بالظواهر السلبية، والحالات غير الإنسانية، على أمل أن يكون هذا العام، عاما أفضل من سابقه في مجال حقوق الأنسان العراقي، وكلنا أمل بذلك.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان
في الولايات المتحدة الاميركية
Www.ihrsusa.com
ihrsusa@yahoo.com